

Distr.: General
6 April 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ القرار 2491 (2019)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2491 (2019)، الذي جدد فيه المجلس طلبه إليَّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ القرار 2240 (2015)، ولا سيما تنفيذ الفقرات من 7 إلى 10 من ذلك القرار.

2 - ويغطي التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري السابق المؤرخ 5 أيلول/سبتمبر 2019 (S/2019/711) حتى 20 آذار/مارس 2020. وتستند المعلومات والملاحظات الواردة في التقرير الحالي إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء ومن الهيئات الدولية والإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثانيا - تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في البحر الأبيض المتوسط قبالة الساحل الليبي

3 - يظل البحر الأبيض المتوسط مسلكا مُهلكا لتهريب اللاجئين والمهاجرين وللاتجار بهم، بأعداد كبيرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل المئات من الرجال والنساء والأطفال يموتون أو يُفقَدون في عرض البحر وهم في طريقهم إلى أوروبا. وقد أُعيد عدد أكبر من ذلك بكثير إلى حالات كانوا فيها عرضة للضرر الجسيم ولانتهاكات حقوق الإنسان. وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ما مجموعه 797 65 من اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر، وهي زيادة بنسبة تناهز 20 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من الفترة 2018/2019، التي سُجل فيها وصول نحو 017 55 لاجئا ومهاجرا إلى أوروبا عن طريق البحر. ومن أصل هؤلاء، سجلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصول 043 11 لاجئا ومهاجرا إلى أوروبا من طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى (889 8 إلى إيطاليا، و 154 2 إلى مالطة)، مقارنة بـ 329 4 لاجئا ومهاجرا في الفترة نفسها من الفترة 2018/2019. ومعظمهم كان من ليبيا، ولكن أيضا من تونس والجزائر. وخلال الفترة نفسها، سجلت





المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصول نحو 339 39 لاجئا ومهاجرا عن طريق البحر إلى اليونان من طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية ونحو 326 14 لاجئا ومهاجرا عن طريق البحر إلى إسبانيا من طريق البحر الأبيض المتوسط الغربية.

4 - وبالإضافة إلى الازدياد الكبير في عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يستخدمون طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى، ثمة ما يثبت أن الرحلة على امتداد هذه الطريق تظل محفوفة بالخطر. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى شباط/فبراير 2020، قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 124 لاجئا ومهاجرا ماتوا أو فُقدوا في البحر على طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى، بمن فيهم 63 لاجئا ومهاجرا بعد مغادرتهم ليبيا. وهذا يمثل نقصانا مقارنة بالفترة نفسها من الفترة 2019/2018، التي سُجل فيها موت أو فقدان 314 لاجئا ومهاجرا، بمن فيهم 298 لاجئا ومهاجرا بعد مغادرتهم ليبيا. وقدرت المنظمة الدولية للهجرة أن 318 شخصا آخرين ربما يكونون قد ماتوا على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2019 وشباط/فبراير 2020 نتيجة ما يسمى ”المراكب المفقودة المختفية“، حيث تعذر تحديد مكان وجود مراكب كان على متنها لاجئون ومهاجرون[1]. غير أن هذه الأعداد لا تشمل الأشخاص الذين ماتوا أو فُقدوا بعد إعادتهم إلى ليبيا. وفيما يتعلق بالطريقين الأُخريَيْن، سجلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكثر من 330 لاجئا ومهاجرا كقتلى أو مفقودين في البحر على طريق البحر الأبيض المتوسط الغربية، ونحو 80 لاجئا ومهاجرا كقتلى أو مفقودين في البحر على طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية، مقارنة بأكثر من 500 لاجئ ومهاجر ماتوا أو فُقدوا في البحر على طريق البحر الأبيض المتوسط الغربية وأكثر من 70 منهم ماتوا أو فُقدوا في البحر على طريق البحر الأبيض المتوسط الشرقية، وذلك خلال الفترة نفسها من الفترة 2019/2018.

5 - وسجلت عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط، عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، 143 مغادرة لمراكب على متنها لاجئون ومهاجرون على امتداد طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020. ومن أصل حالات المغادرة تلك، تمت نسبة 72 في المائة في غرب طرابلس بين أبو كماش والزاوية، وكانت زوارة هي المنطقة الأكثر نشاطا حيث غادرها 40 مركبا. وسُجلت مغادرة مراكب أخرى شرق طرابلس بين قصر القربولي والخُمس. وقدرت عملية الاتحاد الأوروبي أنه، في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020، أنقذت سفن مختلفة في منطقة عملياتها نحو 595 9 شخصا أو اعترضت طريقهم في 146 عملية[2]. ووفقا لعملية الاتحاد الأوروبي، أجرى خفر السواحل الليبي

(1) يُقصد بـ ”المراكب المفقودة المختفية“ الحالات التي يكون قد تعذر فيها تحديد مكان وجود مراكب تحمل على متنها لاجئين ومهاجرين، ولم تُجرَ فيها أي عمليات بحث وإنقاذ، ولم تتمكن فيها أي منظمة غير حكومية أو أي فرد من أفراد أسر ركاب تلك المراكب من ربط الاتصال معهم لمدة شهر على الأقل بعد اختفائها.

(2) وفقا لعملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط ، خلال الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020، نُفذت 125 عملية داخل منطقة البحث والإنقاذ الليبية و 21 عملية خارجها. وأجريت العمليات الـ 125 داخل هذه المنطقة من جانب خفر السواحل والبحرية الليبيين (69 عملية)، والمنظمات غير الحكومية (44 عملية)، والأصول الإيطالية (عمليتان)، والقوات المسلحة المالطية (10 عمليات). وأجريت العمليات الـ 21 خارج تلك المنطقة من جانب المنظمات غير الحكومية (7 عمليات)، والأصول الإيطالية (4 عمليات)، والقوات المسلحة المالطية (9 عمليات)، وسفينة تجارية (عملية واحدة). ولاحظت عملية الاتحاد الأوروبي أن موقع العمليات كثيرا ما يُسجَّل باعتباره موقع رصد القارب و/أو الإبلاغ عنه لأول مرة، على اعتبار أن مواقع العمليات لا تُسجَّل بصورة منهجية.

69 عملية من تلك العمليات. وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالفترة نفســـها من الفترة 2019/2018 حيث سـجلت عملية الاتحاد الأوروبي ما عدده 252 2 شـخصـا تم إنقاذهم أو اعتراض طريقهم في 30 عملية في منطقة عملياتها، نفَّذ خفر الســـواحل والبحرية الليبيان 18 عملية منها[(3)]. ولاحظت عملية الاتحاد الأوروبي تعزيز وجود مراكب المنظمات غير الحكومية في منطقة عملياتها في الفترة المشـــمولة بالتقرير مقارنة بالفترة نفسها من الفترة 2019/2018، حيث سُجلت 51 عملية إنقاذ قامت بها مراكب المنظمات غير الحكومية في منطقة عملياتها، مقارنة بـ 4 عمليات خلال الفترة نفسها من الفترة 2019/2018.

6 - وواصــلت عملية صــوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوســط بذل جهودها دعما للقرار 2240 (2015) والقرارات اللاحقة، ولاحظت بأنه لا تزال هناك تحديات وأن الظروف في ليبيا تســـمح بازدياد الاتجار باللاجئين والمهاجرين وتهريبهم. ووفقا لعملية الاتحاد الأوروبي، اســـتمر مهربو المهاجرين والمتَّجرون بالأشخاص في استخدام القوارب المطاطية في المقام الأول، حيث استخدمت جماعات تهريب المهاجرين في منطقة المغادرة الغربية، من طرابلس حتى أبو كماش، مراكب خشـــبية أســـاســـا، واســـتخدمت الجماعات الناشـــطة في منطقة المغادرة الشـــرقية، من طرابلس حتى مصـــراتة، قوارب مطاطية أســـاســـا، وأحيانا قوارب مصـــنوعة من اللدائن المقواة بألياف زجاجية. وأفادت عملية الاتحاد الأوروبي بأن الأسـعار الفردية للعبور إلى أوروبا ظلت كما كانت خلال الفترة المشـمولة بالتقرير السـابق. فبالنسـبة للعبور بالقوارب القابلة للنفخ، تراوحت التكاليف بين 500 يورو و 400 1 يورو، أما بالنســـبة للعبور بالقوارب الخشـبية فتراوحت بين 800 يورو و 500 1 يورو. وعلى اعتبار أن كل قارب مطاطي يمكن أن يسـتوعب ما يصـل إلى نحو 120 لاجئا ومهاجرا، يمكن للمهربين الحصـول على ما يصـل إلى 000 168 يورو في عملية العبور الواحدة.

7 - وفيما يتعلق بالأساليب التي يستخدمها المهربون، أفادت عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط أن غالبية المراكب التي يُهرَّب فيها الأشخاص عبر طريق البحر الأبيض المتوسط الوسـطى كانت، على غرار الفترة المشـمولة بالتقرير السـابق، غير مزوَّدة بالوقود الكافي للوصـول إلى شـواطئ أوروبا، ولكنها كانت مزوَّدة بالوقود الذي يكفيها للوصول إلى ما يتجاوز حد الـــ 12 ميلا بحريا للمياه الإقليمية الليبية. ولاحظت مفوضـــية الأمم المتحدة لشـــؤون اللاجئين أنه، خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، أُبلغ عن تنفيذ العديد من عمليات الإنقاذ والاعتراض خارج المياه الإقليمية الليبية، حيث أفيد بأن أكثر من ثلث عمليات الإنقاذ والاعتراض قد تم خارج نطاق منطقة البحث والإنقاذ الليبية، التي تمتد على مســـافة تزيد قليلا عن 90 ميلا بحريا شـمال طرابلس. وأفادت عملية الاتحاد الأوروبي بأن مهربي المهاجرين اسـتمروا في اسـتخدام الأسـاليب والتقنيات والطرائق الرامية إلى تجنب إلقاء القبض عليهم من جانب خفر الســـواحل والبحرية الليبيين. وفي عدد من الحالات، تُرك اللاجئون والمهاجرون يعبرون وحدهم، حيث زُودوا بتعليمات بســـيطة بشـــأن كيفية الإبحار باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع أو وُجهوا نحو المنصات النفطية قبالة الساحل الليبي. وبمجرد الوصول إلى نقطة معينة خارج المياه الإقليمية، وفق ما يحدده النظام العالمي لتحديد المواقع، وُجه ركاب القوارب إلى استخدام هاتف ساتلي لإجراء مكالمة مع مركز تنسيق الإنقاذ البحري في روما أو مع جهات أخرى لتنبيهها إلى حالتهم، ثم إلى انتظار الإنقاذ. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، لم تلاحظ عملية الاتحاد الأوروبي أي أسـاليب

(3) وفقا لعملية الاتحاد الأوروبي، أجريت العمليات الأخرى من جانب الأصـــول الإيطالية (5 عمليات)، والمنظمات غير الحكومية (4 عمليات)، والقوات المسلحة المالطية (عملية واحدة)، والسفن التجارية (عمليتان).

للتهريب استُخدمت فيها مراكب الصيد (خلافا للفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي لوحظ فيها استخدام مثل تلك الأساليب ولا سيما على الطريق بين زوارة ولامبيدوزا).

8 - وقد أكدتُ مرارا، بما في ذلك في تقريريَّ السابقين ذوي الصلة (S/2019/711 و S/2020/41)، أنه لا يمكن اعتبار ليبيا مكانا آمنا لإنزال اللاجئين والمهاجرين اللذين يُنقَذون في البحر بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وقانون البحار. ومع ذلك، استمر إنزال اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، وذلك أساسا بعد اعتراض طريقهم من قبل خفر السواحل الليبي. ووردت أيضا تقارير تفيد بأن دولا أعضاء وسفنا تجارية سلمت أشخاصا تم إنقاذهم في طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى إلى خفر السواحل الليبي، وأحيانا بناء على تعليمات من مراكز تنسيق الإنقاذ البحري المعنية. وقد رفضت عدة منظمات غير حكومية عاملة في المجال الإنساني الامتثال لتعليمات صدرت إليها بذلك، مشيرة إلى التزاماتها بموجب القانون الدولي بإنزال الأشخاص الذين تم إنقاذهم في مكان آمن. وفي آذار/مارس 2020، أعربت المنظمة الدولية للهجرة عن قلقها إزاء حادث أعاد فيه خفر السواحل الليبي، حسب ما أفيدَ به، مهاجرين ولاجئين إلى ليبيا من منطقة البحث والإنقاذ المالطية.

9 - ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020 إنزال 156 5 لاجئا ومهاجرا في ليبيا بعد اعتراض طريقهم وإنقاذهم في البحر، ومعظمهم من قبل خفر السواحل والبحرية الليبيين، وهو ما يمثل 43 في المائة من الأشخاص المغادرين من ليبيا إلى أوروبا. وكثيرا ما كانت المراكب المستخدمة في العبور إلى أوروبا غير صالحة للإبحار ومكتظة، وكثيرا ما لم يتح المهربون ما يكفي من الغذاء والماء، ولم يوزعوا سترات النجاة. ووردت أيضا تقارير عن ممارسات اعتراض وإنزال غير مأمونة، بما في ذلك باستخدام القوة.

10 - ولا يزال الإنزال في ليبيا محفوفا بالخطر. فبعد حادث إطلاق نار في أيلول/سبتمبر 2019، قُتل خلاله مهاجر واحد في ميناء أبو ستة العسكري، حوَّل خفر السواحل الليبي جميع عمليات الإنزال إلى ميناء طرابلس الرئيسي، وهو ميناء مدني. وعلاوة على ذلك، ففي شباط/فبراير 2020، أُنزل نحو 200 لاجئ ومهاجر في طرابلس بعد ساعات من تعرض الميناء الرئيسي للمدينة لقصف شديد. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع الهيئة الطبية الدولية، تقديم المساعدة الطبية ومواد الإغاثة الأساسية إلى الأشخاص بمجرد إنزالهم وقبل نقلهم من جانب السلطات الليبية إلى مراكز الاحتجاز وغيرها من الوجهات. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن الأشخاص الذين اعترضتهم السلطات الليبية في البحر كانوا ينحدرون أساسا من السودان (25 في المائة)، ومالي (11 في المائة)، وبنغلاديش (8 في المائة)، وكوت ديفوار (8 في المائة)، ونيجيريا (6 في المائة)، والصومال (6 في المائة)[4]. أما الأشخاص الآخرون فكانوا ينحدرون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما غينيا وغانا والسنغال والكاميرون وإريتريا. ولم يُعرَف بلد منشأ أكثر من 12 في المائة من الأشخاص. واستنادا إلى البيانات المتاحة، شكَّل الرجال البالغون حوالي 81 في المائة، والنساء 11 في المائة، والأطفال 8 في المائة من هؤلاء الأشخاص المنزَلين[5]. ولم تتوافر أي معلومات عن السن أو نوع الجنس لما نسبته 9 في المائة من الأشخاص المنزَلين في ليبيا، وذلك نتيجة لسرعة الإنزال والنقل اللاحق. وفي حين أن البيانات المتعلقة بالإعاقة في صفوف

(4) تُحسَب النسب المئوية على أساس عدد الأشخاص الذين تكون جنسيتهم معروفة.

(5) تُحسَب النسب المئوية على أساس عدد الأشخاص الذين يكون سنهم ونوع جنسهم معروفين.

اللاجئين والمهاجرين الذين يتم اعتراضـهم لا تُسجَّل بصورة منهجية، فقد قُدِّر أن 15 في المائة من الأشخاص المنزَلين كانوا ممن يعانون من شكل من أشكال الإعاقة.

11 - وما زال المهاجرون واللاجئون، بمن فيهم ضحايا تهريب المهاجرين المقترن بظروف مشدَّدة[6] والاتجار بالأشخاص، يتعرضون للاحتجاز التعسفي لأجل غير مسمى بمجرد إنزالهم، وذلك من جانب جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية الليبي. وفي حين أن سياسة الاحتجاز لا تزال قائمة رسميا في ليبيا، فقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأنه، خلال الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أُطلق سراح حوالي 29 في المائة من اللاجئين والمهاجرين الذين أُنزلوا في ليبيا أو فروا من نقاط إنزالهم أو بيعوا للمتَّجرين بالأشخاص. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نُقل، في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020، نحو 36,5 في المائة من اللاجئين والمهاجرين الذين تم اعتراض طريقهم في البحر وإنزالهم إلى تجمُّع حضري أو اقتيدوا إلى أماكن أخرى غير مواقع الاحتجاز. ومع ذلك، فعلى نحو ما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة، سُجلت زيادة في استخدام ما يسمى "وحدات التحقيق" التي نُقل إليها نحو 41 في المائة من الأشخاص الذين أُنقذوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتم إيواؤهم المؤقت فيها. ولم يكن لدى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني سوى إمكانية محدودة للوصول إلى هذه المرافق.

12 - ورغم كون ليبيا بلد مقصد وبلد عبور مهم للاجئين والمهاجرين المهرَّبين، فهي لا تتوافر على تشريع قائم بذاته يجرّم الاتجار بالأشخاص، ولا يزال العديد من مهربي المهاجرين والمتَّجرين بالأشخاص يتمتعون بحماية ميليشيات معروفة. وأشار فريق الخبراء المعني بليبيا، في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/2019/914)، إلى أن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص إلى ليبيا وعبرها وصولا إلى أوروبا لا يزالان نشاطا مربحا، ولكن التجارة قد انهارت تقريبا مقارنة بالفترة التي سبقت في عام 2018. وقد أجبر تغيير القوانين في البلدان المجاورة والاشتباكات المحلية على امتداد طرق الاتجار على تغيير الطرق المعتادة. وهو ما جعل الهجرة إلى ليبيا أطول طريقا وأكثر تكلفة وخطورة. أما أولئك الذين وصلوا إلى ليبيا فقد أصبح معظمهم ضحايا لشبكات الاتجار بالأشخاص داخل البلد. وأفاد الفريق أيضا بأن الاتجار بالأشخاص في ليبيا قد أصبح عملية أكثر تجزؤا بكثير، حيث ظل بإمكان الأفراد والجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية على حد سواء أن يستغلوا الأفراد الضعفاء كعمالة رخيصة أو من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو مالية أخرى. وكان الأفراد والجماعات المسلحة يديرون مراكز احتجاز وغيرها من مرافق الاحتجاز غير الرسمية في جميع أنحاء ليبيا. وظلوا يعملون كنقاط ربط على امتداد طرق الاتجار بالأشخاص، حيث كان اللاجئون والمهاجرون يتعرضون لمزيد من الإيذاء المالي والجسدي والنفسي[7].

ثالثا - تفتيش المراكب وحجزها قبالة الساحل الليبي والجهود ذات الصلة

13 - واصلت الدول الأعضاء بذل جهودها لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة الساحل الليبي، دعما لقرار مجلس الأمن 2240 (2015) والقرارات اللاحقة، بما فيها القرار 2491 (2019).

(6) على النحو المبين في الفقرة 3 من المادة 6 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(7) للمزيد من المعلومات، انظر S/2019/914، الفقرات من 46 إلى 57.

14 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تمديد ولاية عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط حتى 31 آذار/مارس 2020. ومع ذلك استمر العمل بالتوقيف المؤقت للأصول البحرية لعملية الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى استمرار انخفاض قدرات البحث والإنقاذ. وأبقت عملية الاتحاد الأوروبي السفن البحرية على استعداد للتحرك في غضون 14 يوما، للحفاظ على قدرة للاستجابة البحرية إذا اقتضى الأمر وإخضاع الأمر لتعليمات لجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن التابعة للاتحاد الأوروبي. وأفادت عملية الاتحاد الأوروبي بأنها تواصل استخدام الأصول الجوية لدعم ولايتها الأساسية المتمثلة في تعطيل أساليب عمل مهربي المهاجرين والمتَّجرين بالأشخاص في الجزء الجنوبي الأوسط من منطقة البحر الأبيض المتوسط[8]. وأُجريت الدوريات الجوية داخل منطقة البحث والإنقاذ الليبية، ولا سيما في شمال طرابلس وبرقة. ولم تتفاعل الأصول الجوية في تلك الدوريات مباشرة مع أصحاب المصلحة الآخرين. وعند رصد المراكب التي استلزمت الإغاثة في طريق البحر الأبيض المتوسط الوسطى، نُقلت جميع المعلومات عن طريق مراكز تنسيق الإنقاذ البحري المعنية. ولاحظت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن معظم المراكب التي استلزمت الإغاثة والتي اكتشفتها عملية الاتحاد الأوروبي في منطقة البحث والإنقاذ الليبية قد اعتُرض طريقها من جانب خفر السواحل والبحرية الليبيين وأن ركابها قد أُنزلوا في ليبيا.

15 - وفي 17 شباط/فبراير 2020، توصَّل مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى اتفاق لإغلاق عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في آذار/مارس 2020 وإطلاق عملية جديدة مشتركة للسياسة الأمنية والدفاعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وسيكون الهدف الرئيسي لعملية الاتحاد الأوروبي هو المساهمة في إنفاذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا، الذي يشكل هدفا أساسيا من أهداف عملية برلين، والذي أيده قرارا مجلس الأمن 2509 (2020) و 2510 (2020). ويفيد الاتحاد الأوروبي بأن العملية الجديدة، من خلال مهام الدعم التي تضطلع بها، ستواصل الجهود الرامية إلى تعطيل أساليب عمل مهربي الأشخاص وتدريب خفر السواحل والبحرية الليبيين.

رابعا - الدعم المقدم إلى ليبيا والجهود ذات الصلة الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص

16 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت تدابير مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة الساحل الليبي تعزيز أجهزة مراقبة الحدود الليبية، بما في ذلك خفر السواحل الليبي وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، من خلال بناء القدرات والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الأفراد الستة الذين أدرجتهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا في قائمة الجزاءات، في 7 حزيران/يونيه 2018، بسبب الضلوع في تهريب المهاجرين، ما زالوا خاضعين لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول. ولاحظ فريق الخبراء المعني بليبيا وجود صعوبات في الحصول على معلومات من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف. وعلاوة على ذلك، فقد اتُّخذت التدابير الإدارية اللازمة داخل ليبيا، لكن

(8) قدمت إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وبولندا وفرنسا ولكسمبرغ أصولا جوية على سبيل الدعم المباشر. وكانت غالبية الطائرات متمركزة في قاعدة سيغونيلا الجوية في جنوب إيطاليا، وكانت تعمل انطلاقا منها. وقدمت إيطاليا أيضا منظومتين جويتين موجهتين عن بعد في إطار الدعم المرتبط بذلك.

تجميد الأصـــــول لم ينفذ بعدُ تنفيذا فعالا. بيد أنه يتعذر التأكد من التأثير الناجم عن تطبيق تلك التدابير مجتمعةً، لا سيما فيما يتعلق بسلامة الأفراد الذين ينتقلون من مكان إلى آخر.

17 - وليبيا دولة طرف، منذ عام 2004، في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشـــخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولتهيئة الظروف لخفر السـواحل والبحرية الليبيين لكي يتوليا تدريجيا زمام الأمور في تنفيذ هذين البروتوكولين داخل المياه الإقليمية الليبية، أخذت عملية صــــوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوســط تدريجيا، اعتبارا من حزيران/يونيه 2017، موقع خط التدخل الثاني حيث بدأت تركز على جهود بناء القدرات مقترنة بإتاحة المعدات. وأفادت عملية الاتحاد الأوروبي بأن خفر الســـواحل والبحرية الليبيين مارسا بصورة متزايدة جميع مهام خفر السواحل في المياه الإقليمية الليبية وخارجها، بما في ذلك القيام بعمليات بحث واعتراض، تنطلق أساسا من طرابلس والخُمس ومصراتة.

18 - وأفادت عملية صـوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسـط كذلك بأنه، في الفترة من 1 أيلول/سـبتمبر 2019 إلى 29 شـباط/فبراير 2020، نفَّذ خفر السـواحل والبحرية الليبيان نحو 65 في المائة من عمليات الإنقاذ والاعتراض داخل منطقة البحث والإنقاذ الليبية. وفي تقدير عملية الاتحاد الأوروبي، فإن قدرات خفر السواحل والبحرية الليبيين قد ازدادت تعزيزا. ففي عام 2019، شرع خفر السواحل والبحرية الليبيان في تنسيق تسيير عدة دوريات بحرية متزامنة، وإطالة فترات الدوريات، وتنفيذ عمليات ليلية والعديد من عمليات الإنقاذ المطرد نطاقها انطلاقا من الساحل، كما أنهما يعملان حاليا ضمن حدود منطقة البحث والإنقاذ الليبية بشكل منتظم. وشكلت الأصول التي سبق أن قدمتها إيطاليا بموجب مذكرة تفاهم ثنائية وقعتها مع خفر الســواحل والبحرية الليبيين الجزء الأســاســي من تلك القدرات[9]. وفي تشــرين الثاني/نوفمبر 2019، أتاحت إيطاليا أيضا عشر مراكب دوريات ساحلية للقيام بدوريات في المياه الإقليمية.

19 - وواصــلت عملية صـوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسـط تدريب خفر الســواحل والبحرية الليبيين خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير اســتنادا إلى مذكرة التفاهم المبرمة معهما في عـام 2016. وحتى 15 كـانون الثـاني/ينـاير 2020، دربـت عمليـة الاتحـاد الأوروبي 477 من الأفراد العسـكريين الليبيين، منهم 265 من حرس السـواحل و 212 من ضـباط البحرية. وواصـلت عملية الاتحاد الأوروبي فحص جميع المشاركين، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ووكالات إنفاذ القانون مثل وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، والمنظمة الدولية للشـرطة الجنائية (الإنتربول)، والمكتب المركزي الوطني في روما التابع للإنتربول، ووكالـة حرس الحدود وخفر الســواحل الأوروبية (فرونتكس)، للتأكد من استيفاء المرشحين المختارين لمعايير المشاركة في التدريب، ولا سيما خلو سـجلهم من السـوابق الجنائية والتأكد من عدم ممارسـتهم أنشـطة غير مشـروعة. وشـمل التدريب دروسـا في الإسـعافات الأولية وحقوق الإنسـان والجوانب الجنسـانية. وفي كانون الأول/ديسـمبر 2019، نفَّذت عملية الاتحاد الأوروبي أول محاكاة لها في البحر كجزء من دورة ”التدريب لاكتســاب المنعة من الإجهاد“، التي تروم إعداد خفر السواحل والبحرية الليبيين لمواجهة تعقيدات وحساسيات بعض الأنشطة العملياتية والتكتيكية، مثل البحث والإنقاذ وتعطيل عمليات تهريب المهاجرين.

(9) تبرعت إيطاليا بأربع مراكب دوريات في الفترة من عام 2009 إلى عام 2010 وبمركبَيْ دوريات في عام 2018.

20 - وبالإضافة إلى التدريب، ظل رصد خفر السواحل والبحرية الليبيين عنصرا رئيسيا في برنامج بناء القدرات الخاص بعملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. وواصلت آلية الرصد الاعتماد على المعلومات اليومية التي تقدمها غرفة عمليات خفر السواحل والبحرية الليبيين، والرصد عن بعد من جانب الأصول الجوية لعملية الاتحاد الأوروبي، والاجتماعات الدورية بين هذه العملية وممثلي خفر السواحل والبحرية الليبيين. وفي إطار المهام الدائمة التي تكلف بها عملية الاتحاد الأوروبي أصولها الجوية، يتم، كلما تسنى ذلك، رصد عمليات الإنقاذ التي يقوم بها خفر السواحل والبحرية الليبيان والإبلاغ عنها. وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 29 شباط/فبراير 2020، رصدت الأصول الجوية التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي، بشكل جزئي على الأقل، 75 في المائة من عمليات الاعتراض (52 عملية من أصل 69 عملية) التي قام بها خفر السواحل والبحرية الليبيان. ووفقا لعملية الاتحاد الأوروبي، فإن أداء وسلوك مراكب خفر السواحل والبحرية الليبيين وأفرادهما خلال ما رُصد من أحداث كانا مهنيَّين باستمرار، في حين أبلغت جهات أخرى عن حالات اعتراض وإنزال غير آمنين. ولاحظت عملية الاتحاد الأوروبي أن ما حصلت عليه من معلومات من خلال ما قامت به من رصد قد استُخدم لتحديد الثغرات في التدريب وتوجيه الدورات التدريبية المقبلة. وأشارت كذلك إلى أن الاحتياجات التدريبية قد نوقشت في مؤتمر آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات في البحر الأبيض المتوسط، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2019. وفي حين كانت عملية الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز الرصد عن طريق نشر أفراد على الساحل، فإن ذلك لم يتسنَّ حتى الآن بسبب تقلب الحالة الأمنية في ليبيا.

21 - ومن المتوقع أن يصل المركز الليبي لتنسيق الإنقاذ البحري، الوارد ذكر إنشائه في تقريري السابق (انظر S/2018/807، الفقرة 12)، إلى القدرة التشغيلية الكاملة بحلول عام 2020. بيد أن الاتحاد الأوروبي يفيد بأن تطوير المركز قد أُوقف بسبب الحالة الأمنية في ليبيا، وأن خفر السواحل الليبي ينسق أنشطة البحث والإنقاذ من غرفة عمليات خفر السواحل في ميناء تاجوراء. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن خفر السواحل الليبي قد تولى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المسؤولية عن الحوادث التي تقع في البحر، حيث يجري بشكل متزايد اتصالات رسمية مع مركزي تنسيق الإنقاذ البحري في روما ومالطة، ويوجه جهود الإنقاذ. ويواصل خفر السواحل والبحرية الليبيان الاعتماد على المعلومات المقدمة إلى المركز الليبي لتنسيق الإنقاذ البحري من خلال آليات تعاونية أخرى، بما في ذلك عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، وفرونتكس، والمراكز الإقليمية لتنسيق الإنقاذ البحري، وذلك بغية كشف المراكب في منطقة البحث والإنقاذ الليبية.

22 - وعززت عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، بوسائل تشمل تبادل المعلومات والتنسيق، الصلات التي تربطها بالعديد من وكالات الاتحاد الأوروبي، من قبيل اليوروبول، ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست)، وفرونتكس، وكذلك بالمنظمات والكيانات الوطنية والدولية والإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب المدعي العام الوطني لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب في إيطاليا، والمحكمة الجنائية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والإنتربول، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، حافظت عملية الاتحاد الأوروبي كذلك على الاتصال العملياتي وتبادل المعلومات والتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما عملية "حارس البحار" التابعة للناتو، وفرونتكس،

والأصول الإيطالية التابعة لعملية ”البحر الآمن“، وذلك لزيادة الوعي بالحالة البحرية وتحسين فهم الأساليب والتقنيات والطرائق التي يستخدمها مهربو المهاجرين والمتَّجرون بالأشخاص. وأفادت عملية الاتحاد الأوروبي بأنها أقامت في عام 2019 علاقة فعالة مع الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية، شملت تبادل المعلومات المتعلقة بالصور البحرية ومعلومات السلامة الجوية، علاوة على إزالة التداخل في عمل الأصول وإجراء التنسيق فيما يتعلق بالمسائل العملياتية. ونسقت عملية الاتحاد الأوروبي مع المنظمات غير الحكومية من خلال اجتماعات آلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات في البحر الأبيض المتوسط التي تعقد مرتين في السنة، وكان آخرها في روما في أيلول/سبتمبر 2019 بمشاركة ما يقرب من 100 منظمة.

23 - وتواصل خلية المعلومات عن الجريمة، التي ورد ذكرها في تقريري السابق (S/2019/711، الفقرة 25)، والتي نُقلت لكي تعمل في الساحل في قيادة المكون البحري التابعة للاتحاد الأوروبي عقب التعليق المؤقت لتشغيل الأصول البحرية الخاصة بعملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، تواصل تيسير تبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإجرامية في الجزء الأوسط من منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتقوم بجمع ومعالجة المعلومات، بما في ذلك البيانات الشخصية، لفهم وتحديد أساليب عمل المنظمات الإجرامية المعنية بالموضوع. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن التحليل الذي أنجزه المرصد الأوروبي المعني بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص أتاح للعملية تحسين فهمها لواقع تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وييسر المرصد أيضا تبادل المعلومات والتحليل فيما بين الاستخبارات العسكرية والهيئات القضائية. وقد نُشر في أيلول/سبتمبر 2019 التقرير الثاني للمرصد، الذي يتضمن تحليلا لبيانات الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، والذي أُعد بالتعاون مع المديرية الوطنية الإيطالية لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب. ويُتوقع وضع الصيغة النهائية للتقرير الثالث بحلول نهاية تموز/يوليه 2020.

24 - وتواصل بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية المتكاملة في ليبيا، وفقا لولايتها المحددة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018، مساعدة السلطات الليبية في بناء هياكل أمن الدولة في البلد. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن البعثة انتهت من إعداد الصيغة النهائية لمشروع إطار واسع لإدارة الحدود بالاشتراك مع الفريق الوطني الليبي لأمن وإدارة الحدود استعدادا لإجراء إصلاح مؤسسي شامل لأمن وإدارة الحدود الليبية. وواصلت البعثة أيضا وضع استراتيجية بحرية، ومفهوم عملياتي للوكالات إنفاذ القانون البحري، وقدرات برية وبحرية لخفر السواحل. ولدعم تبادل المعلومات بين الوكالات المشاركة في التحقيق في الجريمة المنظمة، دعمت البعثة إنشاء وحدة لمعلومات الجريمة في ليبيا، بوسائل تشمل تحديد السمات الوظيفية لموظفي الوحدة الليبيين المقبلين وتنظيم دورات تدريبية لأفرادها المقبلين. ووضعت البعثة أيضا، بالتعاون مع نظرائها الليبيين، خطة لغرفة عمليات الوحدة. وعلاوة على ذلك، وسَّعت البعثة نطاق عملها ليشمل مجال الجرائم المالية، بما في ذلك ما يتعلق بالتحقيقات في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وقضايا الإرهاب والصلات بين كل ذلك. وعملت البعثة بالتعاون الوثيق مع مكتب الادعاء الليبي في مجالات مكافحة الإرهاب والاتجار وتقديم المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية، بغية التركيز على تعزيز القدرات المتعلقة بالتحقيق والمتابعة القضائية تصديا للجريمة المنظمة. ونظمت البعثة العديد من اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة العاملة مع شركاء دوليين وليبيين لمعالجة مسائل القدرات فيما يتعلق بالتصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.

25 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، شرعت المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في إجراء دراسة مشتركة عن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في ليبيا بهدف زيادة المعرفة بسمات هؤلاء المتجرين والمهربين وفهم أساليب عملهم في البلد. وستنظر الدراسة في أوجه ضعف ضحايا الاتجار بالأشخاص المحتملين التي فاقمتها النزاعات التي طال أمدها، وفي سبل سدّ الثغرات القانونية والسياساتية والمؤسسية التي قد تنشأ وتعرقل التصدي لهذه التحديات، وستروّج لأهمية التعاون الإقليمي والدولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أنهى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وضع قائمة حدّدت المجموعات العاملة على مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في ليبيا. وسيعقب ذلك تقييم للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك قائمة بتدابير التخفيف وخطة عمل، على أن يُنجز ذلك في عام 2020.

26 - وفي إطار مبادرة لدعم إنشاء فريق من المهنيين الليبيين المزودين بالمهارات اللازمة لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، قدّمت المنظمة الدولية للهجرة أربع دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، ركّزت على الإطار القانوني الدولي وعلى حماية الضحايا ومساعدتهم. وفي أيلول/سبتمبر 2019، نظّمت المنظمة الدولية للهجرة دورة تدريبية إقليمية بشأن مكافحة تهريب المهاجرين مع مشاركين من ليبيا والنيجر، ونظّمت دورة تدريبية للسلطات الليبية بشأن التعاون عبر الحدود، بمشاركة مسؤولين حكوميين من ليبيا وتونس والنيجر. وفي آب/أغسطس 2019، أطلق الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ لتحقيق الاستقرار والتصدي للأسباب الكامنة للهجرات غير النظامية ومشاكل المشردين في أفريقيا، مشروعا مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تفكيك الشبكات الإجرامية العاملة في شمال أفريقيا والضالعة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وكان الهدف المتوخّى منه هو تكثيف الجهود في ليبيا والبلدان المجاورة لمكافحة كلتا الجريمتين، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال العدالة الجنائية، ودعم حقوق المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويركّز المشروع على تعزيز قدرات موظفي الخطوط الأمامية على الكشف والاعتراض في نقاط عبور حدودية مختارة ومدن محورية رئيسية على طول طرق التهريب، وعلى حماية ضحايا الاتجار والمهاجرين الضعفاء.

27 - وحتى 28 شباط/فبراير 2020، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة قد قدّرتا أن عدد اللاجئين والمهاجرين المحتجزين في 11 مركز احتجاز تابع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا يناهز 800 1 شخص، من بينهم زهاء 030 1 لاجئا ومهاجرا محتجزين على مقربة من أماكن الاشتباك ومعرضين بشدّة للضرر الناجم عن النزاع. ولا تزور المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين إلا مراكز الاحتجاز الرسمية التابعة لإدارة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الوصول، قامت المفوضية وشركاؤها، الهيئة الطبية الدولية ومنظمة الأولوية الملحة والهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية، بإجراء 224 1 زيارة لرصد الحماية وزيارات طبية إلى مراكز الاحتجاز في عام 2019. وتبيّن أن معظم المحتجزين قد تعرّضوا للعنف البدني والجنسي أثناء الاحتجاز. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين والشركاء الدعوة إلى الإفراج عن اللاجئين والمهاجرين وإيجاد بدائل للاحتجاز بعد اعتراضهم أو إنقاذهم في البحر.

28 - وساعدت المنظمة الدولية للهجرة 601 من المهاجرين في مراكز الاحتجاز وفي المناطق الحضرية. وفي إطار نظام الأسرة المضيفة الذي أنشأته المنظمة الدولية للهجرة ويموّله الاتحاد الأوروبي منذ

عام 2017، تستضيف 38 أسرة 788 مهاجرا (572 رجلا و 216 امرأة). وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع التحالف الدولي المعني بالاحتجاز على إعداد خريطة طريق وطنية وخطة عمل لنشـــر بدائل للاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا. وقد دعمت وضع خطة لبناء القدرات لإيجاد بدائل لأشد المهاجرين المحتجزين ضعفا. أما برنامج الأغذية العالمي، الذي يدرك أن المســـاعدة في مراكز الاحتجاز قد تكون عامل جذب لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشـــخاص، فقد أعطى الأولوية للتدخلات في ليبيا تمشـيا مع مبدأ ”عدم الإضـــرار“. وبالنظر إلى الطبيعة الحســـاســـة لتقديم المســـاعدة الإنســـانية في المرافق التي تؤوي اللاجئين والمهاجرين المحتجزين تعسفا، وافق فريق الأمم المتحدة القطري للشؤون الإنسانية على وثيقة توجيهية بشأن توفير الغذاء في مراكز الاحتجاز تعرض الظروف الاستثنائية التي تتيح تقديم المساعدة الغذائية القصيرة الأجل في أماكن الاحتجاز باعتبارها من الإجراءات المنقذة للأرواح. وشـــملت الأنشـــطة الجارية التي اضـــطلع بها برنامج الأغذية العالمي توزيع حصـــص الإعاشـــة الجاهزة من الباب إلى الباب على زهاء 000 25 مهاجر خارج مراكز الاحتجاز، بالشـراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، وتقديم المسـاعدة السـريعة بشـكل حصـص الإعاشـة الجاهزة للأكل للمهاجرين المفرج عنهم من مركز احتجاز أبو سليم. وساهم برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة في جمع البيانات وتحليل احتياجات المهاجرين في ليبيا بانتظام من خلال تقارير الرصـــد المعنونة ”Migration Pulse“ (نبض الهجرة)، وقد صدر آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

29 - وفي كانون الأول/ديســـمبر 2019، قدّرت المنظمة الدولية للهجرة عدد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا بنحو 000 654 لاجئ ومهاجر، معظمهم من النيجر (544 137 شـخصـا)، وتشـاد (754 102 شـخصـا)، ومصـــر (938 99 شـــخصـــا)، والســـودان (609 74 شـــخصـــا). وفي 29 شـــباط/فبراير 2020، بلغ عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في ليبيا 079 48 شخصا، وقد وفدوا بصورة رئيسية من الجمهورية العربية السورية (38 في المائة)، والسودان (28 في المائة) وإريتريا (12 في المائة). وفي الفترة الممتدة من 1 أيلول/ســـبتمبر 2019 إلى 29 شـــباط/فبراير 2020، أجلت مفوضـــية شـــؤون اللاجئين 770 لاجئا إلى النيجر وإيطاليا ورومانيا ورواندا. وأُعيد توطين 147 1 لاجئا في بلدان أخرى، إما مباشـــرة من ليبيا أو بعد أن تم إجلاؤهم من ليبيا إلى النيجر ورومانيا ورواندا. وفي الفترة نفســـها، قدّمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم لأكثر من 000 4 مهاجر من خلال برنامج المساعدة الإنسانية للعودة الطوعية.

30 - ومن بين 000 823 شخص حدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية في ليبيا في عام 2019، بلغ عدد اللاجئين والمهاجرين منهم النصف تقريبا (000 413 شخص). وقد اعتزم الشـــركاء في المجال الإنســـاني تقديم المســـاعدة لزهاء 000 235 لاجئ ومهاجر منهم في إطار خطة الاســـتجابة الإنســـانية في ليبيا لعام 2019، بما في ذلك توفير خدمات الحماية وتقديم المســـاعدات الغذائية وغير الغذائية المنقذة للأرواح والمأوى وخدمات الرعاية الصحية والتعليم. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان قد حصل ما لا يقل عن 300 19 مهاجر ولاجئ على شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وفي عام 2020، سيستهدف الشركاء في المجال الإنساني 000 134 لاجئ ومهاجر بالمساعدة من أصل 000 324 لاجئ ومهاجر قُدّر أنهم بحاجة إلى المساعدة (أي 41 في المائة).

خامسا - الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص

31 - شكّل استمرار عدم الاستقرار وضعف المؤسسات الوطنية وانقسامها وانتشار الأسلحة والاقتصاد القائم على النهب وتزايد التدخل الخارجي، تربة خصبة لأنشطة مهربي المهاجرين والمتجرين بالأشخاص في

ليبيا والمنطقة. وفي أيلول/سبتمبر 2019، شرعت الأمم المتحدة، عن طريق ممثلي الخاص السابق، غسان سلامة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في عملية مشاورات بشأن ليبيا مع حكومة ألمانيا للتوصل إلى توافق دولي في الآراء بين الدول الأعضاء المعنية بشأن الأزمة في ليبيا وتمهيد الطريق للمناقشات بين الليبيين حول مستقبل البلاد. وأدّت هذه العملية إلى انعقاد المؤتمر الدولي المعني بليبيا في برلين بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2020. واتفق المشاركون على بيان وعلى ورقة تنفيذية حدّدت ست حزم من الأنشطة اللازمة لإنهاء النزاع في ليبيا. وفي المداولات، حثّوا جميع الأطراف على وضع حد لممارسة الاحتجاز التعسفي، ودعوا السلطات الليبية إلى إيجاد حلول بديلة للاحتجاز، ولا سيما فيما يخص المراكز الواقعة في مناطق النزاع الشديدة الخطورة، وإلى إغلاق مراكز الاحتجاز التي تأوي المهاجرين وملتمسي اللجوء تدريجيا. وكذلك دعا المشاركون السلطات الليبية إلى تعديل الأطر التشريعية الليبية المتعلقة بالهجرة واللجوء لمواءمتها مع القانون الدولي والمعايير والمبادئ المعترف بها دوليا. وفي 12 شباط/فبراير 2020، اتخذ مجلس الأمن القرار 2510 (2020)، الذي أيّد فيه بيان برلين والورقة التنفيذية.

32 - وفي الدورة الأولى للمنتدى العالمي للاجئين، الذي عُقد وفقا للتكليف الوارد في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في جنيف بين 16 و 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، قُدّم تعهدان بالتبرع من أجل ليبيا. فقد تعهّدت مالطة بالمساعدة في تحسين بيئة الحماية لفائدة اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، فيما تعهّدت الهيئة الطبية الدولية بتعزيز قدرات الأطراف الوطنية العاملة في مجال الصحة، وبخاصة الصحة العقلية. وهدفت الالتزامات التي تم التعهد بها في المنتدى إلى المساهمة في التخفيف من محنة اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ودعم البلدان المضيفة من خلال نظام لتقاسم الأعباء والمسؤوليات منصف ويمكن التنبؤ به.

33 - واستجابة للحاجة الماسة إلى تحسين تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي حدّدتها في تقريري السابق (S/2019/711)، وابتغاء تعزيز القدرات في مجال منع التهريب، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مرصد الأمم المتحدة المعني بتهريب المهاجرين لفترة أولية مدتها سنتان. وسيرصد المرصد الاتجاهات وطرق تهريب المهاجرين في غرب وشمال أفريقيا، مع اعتبار ليبيا بلدا مقصدا هاما ومركزا رئيسيا للعبور. ويهدف المرصد إلى تقديم أدلة على أساليب عمل مهربي المهاجرين، وطرق التهريب، والتكلفة البشرية لاستخدام خدمات التهريب مثل خطر الاختطاف لأغراض الابتزاز، والتوعية بالمخاطر الكامنة على طول طرق الهجرة. ومنذ منتصف عام 2019، يجمع المكتب المعلومات والبيانات الأولية من خلال العمل الميداني في بلدان المنشأ والعبور والمقصد في المنطقة، بالتعاون مع الأشخاص المتنقلين والهيئات المعنية بإنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية. وقد استُكمل ذلك العمل بدراسات استقصائية منتظمة في بلدان المنشأ تركّز على تخطيط الرحلات الذي يقوم به المهاجرون المحتملون واحتمال تعاملهم مع مهرّبي المهاجرين.

34 - وأفادت تونس بأنها تواصل تفتيش السفن التجارية وسفن الصيد العابرة في البحر، ولا سيما تلك القادمة من ليبيا إلى الموانئ التونسية، للتحقق من حمولتها وهوية أطقمها. وترصد تونس السفن للتأكد من عدم اضطلاعها بأنشطة مشبوهة، وأفادت بأنها ستتدخّل، عند الضرورة، وتساهم في عمليات الإنقاذ، بالتنسيق مع البلدان المجاورة. وأفادت كندا بأنها لا تزال منخرطة في الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وأنها دعمت الاحتياجات الإنسانية لأشد الفئات ضعفا الأضعف، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون، من خلال تقديم مبلغ 3,5 مليون دولار في عام 2019 عن طريق الأمم المتحدة وشركائها. وأفاد مجلس أوروبا بأنه يعكف على وضع خطة عمل تهدف إلى التغلب على التحديات التي

تواجهها أجهزة الادعاء والقضاء في القضايا المتصلة بتهريب المهاجرين. وتسعى الخطة إلى تيسير تبادل المعلومات والمعارف بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ومن المتوقع تقديم هذه الخطة إلى اللجنة الأوروبية لمشاكل الإجرام لكي توافق عليها وتعتمدها في حزيران/يونيه 2020.

سادسا - المسائل الرئيسية

35 - انضمت ليبيا إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام 2004. وكما ورد في تقريري السابق، ليست ليبيا بعد دولة طرفا في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951. ولكنها من الدول الموقِّعة على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام 1969. وفي الوقت نفسه، لم تعتمد ليبيا بعد تشريعات للجوء ولم تضع إجراءات للجوء. ولا يزال يساورني القلق من أن القانون الليبي، لا يزال يجرّم جميع أشكال الدخول أو الإقامة أو المغادرة غير النظامية، ولا تعترف السلطات الليبية اعترافا كاملا بولاية مفوضية شؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية ومراقبة تطبيقها. وقد وضعت الأمم المتحدة، بالتشاور مع حكومة ليبيا، إجراءات تشغيل موحدة بشأن الإنقاذ في البحر تستند إلى التزامات ليبيا بموجب الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر لعام 1979. غير أنه لم يحرز، من الناحية العملية، سوى تقدم ضئيل نحو اعتماد مشروع إجراءات التشغيل الموحدة هذه.

36 - واستمرار الاحتجاز المنهجي والتعسفي للاجئين والمهاجرين الذين يتم إنزالهم في ليبيا مثير للجزع. ففي 28 شباط/فبراير 2020، ظلّ 11 مركزا رسميا من مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد تعمل، بينما أغلقت بعض مراكز الاحتجاز أبوابها بسبب وقوع اشتباكات أو فقدان القوات الحكومية السيطرة على الأراضي. ورغم إعلان وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني في آب/أغسطس 2019 عن إغلاق ثلاثة مراكز احتجاز في تاجوراء ومصراتة والخُمس، أفادت التقارير بأن واحدا منها على الأقل لا يزال يعمل. ومراكز الاحتجاز التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية مسجلة لدى وزارة الداخلية وتشغّلها الجماعات المسلحة. وشاركت هذه الجماعات المسلحة في القتال دعما لحكومة الوفاق الوطني في أعقاب الهجوم الذي شنّه الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر على طرابلس في نيسان/أبريل 2019. ولا تزال الأمم المتحدة تتلقى تقارير عن تخزين الأسلحة الثقيلة والذخائر في عدد من مراكز الاحتجاز. ولا يزال لاجئون ومهاجرون في مراكز الاحتجاز يجبرون على القيام بأعمال السخرة، ومنها إجبارهم على تحميل الأسلحة وإصلاح الرشاشات والسيارات التابعة للجماعات المسلحة. وفي 27 كانون الثاني/يناير 2020، أصدرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرها عن الغارة الجوية التي شُنّت في 2 تموز/يوليه 2019 على مركز احتجاز تاجوراء، دعتا فيه إلى محاسبة المسؤولين عن الهجوم الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 53 لاجئا ومهاجرا.

37 - ولا تزال الظروف داخل مراكز الاحتجاز مروعة، مع الافتقار العام إلى الغذاء والرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت كميات الأغذية محدودة جدا في مراكز الاحتجاز التابعة لمديرية مكافحة الهجرة غير الشرعية في الزاوية وسوق الخميس (الخمس 2) وصبراتة. ويشاع عن قيام بعض مسؤولي جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بممارسة التعذيب والاختفاء القسري والعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب. وقد أُطلقت النار على اللاجئين والمهاجرين عند

محاولتهم الفرار من الأسـر، وكثيرا ما لم يتم توفير الرعاية الطبية لهم. وكذلك وردت تقارير تفيد بأن الأشـخاص المحتجزين يواجهون تهديدات وعقوبات من أولئك الذين يديرون مراكز الاحتجاز، وتلقت الأمم المتحدة ادعاءات بالفسـاد تتعلق بإدارة جهاز مكافحة الهجرة غير الشـرعية. واسـتمر الإبلاغ عن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وحالات الاختفاء القسري المحتملة في مركز احتجاز الزاوية، حيث بلغ عدد المحتجزين 373 لاجئا ومهاجرا في 28 شـباط/فبراير 2020. ولا يزال مكان وجود عدد كبير من المهاجرين الذين اختفوا من مراكز الاحتجاز، بما في ذلك مركز احتجاز غير رسـمي في الخمس، مجهولا. ورغم شـحّة البيانات المصـنفة عن اللاجئين والمهاجرين ذوي الإعاقة في ليبيا، فهم لا يزالون معرضـين بوجه خاص لأعمال العنف في مراكز الاحتجاز.

38 - ولا يزال اللاجئون والمهاجرون المحتجزون في ليبيا، من النسـاء والفتيات، وكذلك الرجال والفتيان، معرضـين بدرجة كبيرة لخطر العنف الجنسـي والجنساني، الذي لا يزال يُمارس دون عقاب. واستخدم بعض الحراس التابعين لجهاز مكافحة الهجرة غير الشـرعية والجماعات المسـلحة العنف الجنسـي، وكذلك الاغتصـاب، كشـكل من أشـكال التعذيب، وكوسـيلة روتينية للسـيطرة على اللاجئين والمهاجرين وإذلالهم. وأُسيئت معاملة النساء والفتيات، وكذلك الرجال والفتيان، واستغلوا بهدف ابتزاز الأموال من أسرهم. وتحتجز النسـاء بصـورة روتينية في مرافق بدون حارسـات، ويجري تفتيشـهن بتجريدهن من ملابسـهن من قبل حراس ذكور أو أمامهم، وهناك تجاهل منهجي لخصوصيتهن في المرافق الصحية. ولا تزال النساء والفتيات يفتقرن إلى خدمات الصـحة الجنسـية والإنجابية، بما في ذلك لوازم نظافة الدورة الشـهرية واحتياجات الحوامل أو المرضـعات. أما اللاجئون والمهاجرون خارج مراكز الاحتجاز، لا سـيما أولئك الذين يُشـغّلون في أعمال مؤقتة، فيواجهون خطر الاستغلال والاعتداء، بما في ذلك خطر تعرّضهم للعنف الجنسي والجنساني.

39 - ومع مرور الوقت وفي غياب مؤسـسـات حكومية قوية، ولّدت العلاقة بين مهربي المهاجرين أو المتجرين بالأشخاص وأولئك الذين يتحكّمون في نظام الاحتجاز أسلوب عمل مربح، مركزه الأساسي في الساحلين الشمالي والغربي من البلد. واحتجز المتجرون بالأشخاص والمهربون في سبها والكفرة وترزيو وبراك الشاطئ والشريف وبني وليد ونسمة والزاوية مئات اللاجئين والمهاجرين في مجمعات تحت سيطرة عصابات إجرامية مسـلحة يقودها الليبيون وغالبا ما يديرها مواطنون أجانب. وفي بني وليد، أُلقيت جثث العشـرات من اللاجئين والمهاجرين في أحواض الأنهار الجافة وفي الصـحراء بعد وفاتهم في الحجز نتيجة التعذيب والمرض والتعرّض للطلقات النارية على أيدي المتجرين بالأشـخاص ومهربي المهاجرين. وعلاوة على ذلك، كانت عروض التهريب إلى أوروبا مقابل المال متكررة، وازدادت أعداد اللاجئين والمهاجرين الذين اختطفوا للحصول على فدية وتعرضوا للتعذيب لانتزاع المال منهم.

سابعا - ملاحظات

40 - ما زلت أشعر بالجزع إزاء الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث لا يزال آلاف اللاجئين والمهاجرين يخاطرون بحياتهم محاولين الوصـول إلى أوروبا. ومع ازدياد أعداد المغادرين من ليبيا نحو أوروبا تظلّ الطريق عبر وسـط البحر الأبيض المتوسـط طريقا مميتة، حيث يلقى المئات حتفهم أو يفقدون خلال تلك الرحلات. وثمة دلائل على أن النساء والأطفال يتعرّضون بصفة خاصة لخطر الغرق. ومما يزيد من تفاقم الأخطار التي تواجه اللاجئين والمهاجرين على هذا الطريق تناقص القدرة على البحث والإنقاذ. وأناشـد الدول الأعضـاء الاضـطلاع بعمليات بحث وإنقاذ في البحر الأبيض المتوسـط ودعمها وتيسـيرها،

وأدعوها إلى كفالة وضع ترتيبات للإنزال الآمن، تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية والحق في التماس اللجوء والتمتع به لمن هم في حاجة إلى الحماية الدولية.

41 - وأود أن أكرر تقديري لأولئك الذين يواصلون إنقاذ الأرواح في البحر، معرضين أنفسهم لخطر كبير. وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تسمح للسفن التي تقلّ اللاجئين والمهاجرين بإنزالهم في موانئها على الفور، وتلك التي تستقبل اللاجئين والمهاجرين بعد إنزالهم. ولكنني قلق من عدم وجود اتفاق شامل ويمكن التنبؤ به للإنزال من السفن بين الدول الأوروبية حتى الآن. وتستحق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تستقبل معظم اللاجئين والمهاجرين القادمين إلى أوروبا عن طريق البحر تضامن الدول الأعضاء فيه. وفي عام 2018، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين اقتراحا مشتركا بإنشاء آلية إقليمية لإنزال الأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر الأبيض المتوسط. وكان إعلان مالطة، الذي وافقت عليه بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر 2019، ووضع إجراءات تشغيل موحدة داعمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لعمليات النقل المخصصة من إيطاليا ومالطة، من التطورات الواعدة في هذا المجال. وأدعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق موثوق ويمكن التنبؤ به للإنزال يشمل جميع الدول الأعضاء، مسترشدا بالتضامن وحس المسؤولية، وأود أن أكرر أن منظومة الأمم المتحدة على استعداد لدعم نهج من هذا القبيل. وإضافة إلى ذلك، من المهم الاعتراف بجهود إنقاذ الأرواح التي تبذلها جميع السفن الإنسانية العاملة في البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن السفن التجارية المشاركة في العمليات الإنسانية، وكفالة رفع أي قيود أو تأخيرات وتجنّبها على عمليات الإنزال التي تقوم بها تلك السفن.

42 - وقد أدّت زيادة المراقبة الجوية التي تقوم بها الطائرات التابعة لعملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط وغيرها من الطائرات دورا متزايدا في الكشف المبكر عن المراكب المغادرة من الساحل الليبي. وقد أتاح ذلك استجابة سريعة للمراكب التي تحتاج إلى مساعدة في البحر. ومع ذلك، كثيرا ما أسهم العثور على المراكب، بما في ذلك في المناطق البحرية الواقعة خارج المياه الإقليمية الليبية، في إنزال الناس في ليبيا ليواجهوا ظروفا غير آمنة. وأود تذكير جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي العام الذي يقضي بوجوب نقل الأشخاص الذين يجري إنقاذهم في البحر إلى مكان آمن وفي ظروف تحفظ حقوقهم الإنسانية والتقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية. وكما ذكرت في تقريري السابق، وبالنظر إلى الحالة الأمنية المتقلبة في ليبيا والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي كثيرا ما يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون، ومنها الاحتجاز التعسفي، لا تعتبر ليبيا مكانا آمنا ولا بلدا ثالثا آمنا لأغراض الإنزال فيها.

43 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترض خفر السواحل والبحرية الليبيان الآلاف من اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا أو أنقذوهم. وما فتئت السلطات الليبية تضطلع بمزيد من المسؤوليات وقد أبدت التزاما بإنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر في البحر، حتى في ظل ظروف شديدة الصعوبة. وأرحّب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة لدعم وتدريب خفر السواحل والبحرية الليبيين، في مجالات عدّة من بينها مسائل حقوق الإنسان والحماية لضمان أن تظل سلامة اللاجئين والمهاجرين أولوية أثناء الاعتراض والإنقاذ، وكذلك بعد إنزالهم إلى البرّ.

44 - وأحيطُ علما بالاتفاق الذي توصّل إليه مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في 17 شباط/فبراير 2020 لإغلاق عملية صوفيا وإطلاق عملية جديدة للاتحاد الأوروبي، تشمل الأصول الجوية والساتلية والبحرية، لرصد تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا عملا بقرار مجلس الأمن 2509 (2020). وأود أن أشكر الاتحاد الأوروبي على جهوده الدؤوبة منذ عام 2015 لدعم قرار مجلس الأمن 2240 (2015) وقراراته اللاحقة.

45 - ولا يزال المتجرون بالأشخاص ومهربو المهاجرين يستغلون الحالة الأمنية المتقلبة في ليبيا ويسهمون في تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. ولا يزال الهدف الأسمى هو وضع حد للقتال وإيجاد حلول دائمة ومستدامة للنزاع في ليبيا.وفي أعقاب جائحة كوفيد-19 العالمية، دعوت إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم. وتمشيا مع تلك الدعوة، فإن الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية والتزام جميع الجهات الفاعلة بالهدنة الإنسانية في ليبيا أمر بالغ الأهمية لضمان قدرة السلطات الصحية الوطنية والمحلية على مواجهة التحدي الذي يشكله الفيروس على الصحة العامة ولا يزال وقف إطلاق النار الدائم أمرا أساسيا، ولا يزال التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة هدفا حاسما على المدى القصير. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 2509 (2020) و 2510 (2020) تنفيذا كاملا، وإلى تأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتشجيع الطرفين على إيقاف الأعمال العدائية والعودة إلى عملية السلام. وأحث جميع الدول الأعضاء على دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنهاء النزاع في ليبيا واستعادة الاستقرار في البلد من أجل مستقبل سلمي ومزدهر لجميع الليبيين. ويحدوني الأمل في أن يفي جميع المشاركين في المؤتمر المعني بليبيا الذي عُقد في برلين في 19 كانون الثاني/يناير 2020 بالتزاماتهم، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وفقا لقرار مجلس الأمن 2510 (2020). وتظلّ الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جميع الليبيين في معالجة المسائل الهيكلية المتعلقة بالحوكمة والأمن، بما في ذلك عن طريق دعم السلطات في إنهاء الاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين وإغلاق مراكز الاحتجاز تدريجيا.

46 - ومن غير المقبول سجن اللاجئين والمهاجرين في ليبيا وهو أمر يتعارض مع القانون الدولي. ويساورني الجزع من أن العديد من اللاجئين والمهاجرين لا يزالون حبيسي مراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون لخطر التضرر الشديد من أعمال القتال في البلد. ومستوى العنف الجنسي والجنساني الذي يواجهه جميع اللاجئين والمهاجرين، وعلى الأخص النساء والفتيات، أثناء الرحلة عبر ليبيا، وكذلك في مراكز الاحتجاز، غير مقبول، وينبغي التصدي له على وجه السرعة. وأناشد السلطات الليبية أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تعمل على إغلاق جميع مراكز الاحتجاز، بالتنسيق الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة، وأن تفرج عن جميع اللاجئين والمهاجرين المحتجزين، وأن تنظر فورا في بدائل غير احتجازية للاحتجاز ممتثلة لحقوق الإنسان. وقد اتخذ هذا النداء للإفراج عن اللاجئين والمهاجرين من مراكز الاحتجاز طابعا أكثر إلحاحا في ضوء جائحة كوفيد-19، حيث أن الاكتظاظ والظروف غير الصحية في مراكز الاحتجاز ستعجّل في انتشار الفيروس وسيكون لها أثر مدمر على المحتجزين وكذلك على الليبيين. وفي غضون ذلك، أكرر دعوتي إلى تأمين وصول كيانات الأمم المتحدة إلى مراكز الاحتجاز دون عوائق.

47 - ولا يزال المتجرون بالأشخاص ومهربو المهاجرين عبر ليبيا يعتمدون على شبكات من الأشخاص يسهلون اللوجستيات وغيرها من ترتيبات الحركة إلى البلدان المجاورة والمنطقة الأوسع نطاقا. وأشعر بقلق عميق لاستمرار إفلات مهرّبي المهاجرين والمتجرين بالأشخاص باتجاه الساحل الليبي وعبره وقبالته من

العقاب، وأدعو السلطات المعنية إلى ضمان وصول ضحايا إساءة المعاملة على أيدي المهربين والمُتَّجرين ومساعديهم إلى العدالة، وأدعو إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك. وأدعو كذلك جميع السلطات المعنية إلى ضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المروعة التي ارتكبت ضد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز، وإلى تلقّي الضحايا المساعدة التي يحتاجونها.

48 - ومن دواعي تفاؤلي وجود الممرات الإنسانية التي تسمح بإجلاء بعض اللاجئين الشديدي الضعف من ليبيا، ويحدوني الأمل في أن تستمر هذه الممرات وتتوسع إلى أقصى حد ممكن بالنظر إلى تفشي مرض كوفيد-19 حاليا [10]. ويمكن تحقيق هذا التوسع من خلال زيادة فرص إعادة التوطين، وجمع شمل الأسر، والرعاية الخاصة، ومنح التأشيرات الإنسانية، والعودة إلى بلدان القبول الأولى أو إلى بلدان المنشأ، إذا كان ذلك مناسبا في حالة المهاجرين، وستواصل الأمم المتحدة دعم النقل الآمن للاجئين والمهاجرين وإجلائهم من ليبيا، مع مراعاة أي قيود ناجمة عن جائحة كوفيد-19. وهناك حاجة ماسة أيضا إلى تهيئة فرص لكسب الرزق في بلدان القبول الأولى. ويجب إحراز تقدم نحو وضع مسارات هجرة آمنة ومنتظمة ولائقة، تعزّز حقوق الإنسان وتحميها. وفي غياب هذه المسارات، سيواصل اللاجئون والمهاجرون القيام برحلات محفوفة بالمخاطر، بما في ذلك نحو البحر الأبيض المتوسط، مما يعرضهم لخطر متزايد للوقوع ضحايا الاتجار بالبشر وإساءة المعاملة من جانب مهربي المهاجرين.

49 - ومن الواضح أن حالات النزاع وانعدام الأمن وعدم المساواة والفقر، إذا ما اقترنت بالتدهور البيئي وتغير المناخ، تُوجِد الظروف الاجتماعية والاقتصادية الشاقة التي تسبّب النزوح نحو البحر الأبيض المتوسط. ولا يزال يتعيّن علينا القيام بالكثير لمعالجة الأسباب الجذرية التي ترغم أعداد كبيرة من الأشخاص على السير في طريق محفوفة بالمخاطر. وتستدعي معالجة الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ حل النزاعات، وتعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، ووضع سياسات قائمة على حقوق الإنسان، وبناء مؤسسات حكومية أقوى وأكثر مرونة وخضوعا للمساءلة، ودعم التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة، واتخاذ تدابير فعالة للتصدي لتغير المناخ، وبناء قدرة البلدان على التكيّف في مواجهة الكوارث الطبيعية. وتقدم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وكذلك الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إرشادات مهمة في هذا الصدد. وستواصل الأمم المتحدة بذل كل جهد ممكن لدعم الدول الأعضاء في معالجة أسباب التشرد القسري ودوافع الهجرة غير النظامية، مع مساعدة بلدان الأصل والعبور والمقصد في تنفيذ الاتفاقين وأهداف التنمية المستدامة.

---

(10) في 17 آذار/مارس 2020، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين التعليق المؤقت للسفر لأغراض إعادة توطين اللاجئين بسبب جائحة كوفيد-19.